

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية،
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من اتحاد النساء الكوبيات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150113 150113 12-63283X (A)



بيان

إن اتحاد النساء الكوبيات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٧، هو منظمة جماهيرية أنشئت في عام ١٩٦٠، وتضم أكثر من ٤ ملايين امرأة، بواقع ٨٨,١ في المائة من الكوبيات اللاتي تزيد أعمارهن على ١٤ عاما، وتنظمهن ٨١ منظمة أساسية. وللاتحاد مسيرة طويلة في حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وقد ظل الاتحاد، لأكثر من ٥٠ عاما، يعمل بتناسق مع غيره من المؤسسات والمنظمات من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفلة ومنعه، وهو الموضوع ذو الأولوية في الدورة الحالية للجنة وضع المرأة.

وعند تحليل هذه المسألة يتعين أولا إدراجها في سياق المشهد الحقيقي الذي تواجهه البشرية الآن. إن هناك عوامل كثيرة تسهم في انتشار العنف ضد النساء والفتيات في شتى بقاع العالم، ومنها الانقسام المتزايد بين الطبقات الاجتماعية، والحروب، والترعة العسكرية، والنفوذ المتزايد للجهات المتعددة الجنسيات، واستغلال البشر الأكثر حرمانا، والتدمير المتسارع للطبيعة، والتدهور المتزايد للبيئة.

وبالمثل فإننا لا يمكننا أن نشير إلى الموضوع ذي الأولوية في جدول أعمال هذه الدورة دون القول صراحة إن الاتحاد، وهو جزء من المجتمع المدني الكوبي، شاهد على الحماية التي تسبغها الحكومة والدولة في كوبا على المواطنين عامة، حتى يتمتعوا في كوبا بشكل تام بكل حقوق الإنسان دون تفرقة أو تمييز لأي سبب كان. وفي هذا المسعى تتمثل العقبة الرئيسية فيما جرى التنديد به أكثر من مرة، وهو الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على بلدنا من أجل إثارة الاستياء، وإهماك الأسر الكوبية بالجوع والنقص والعوز، وتحويل النظام السياسي الذي ارتضته أغلبية سكان هذا البلد إلى الرأسمالية.

ومع ذلك، وردا على هذه السياسة العدائية، فإن النساء الكوبيات الناشطات والمستفيدات من مشروع الثورة للعدالة الاجتماعية ينغمسن الآن، باعتبارهن جزءا من كل السكان، في تحديث النموذج الاقتصادي من أجل تحسين الاشتراكية سعيا إلى خلق مجتمع يصل إلى أكبر قدر ممكن من العدالة. إن دعمنا للنظام السياسي الذي ننعم به يتمثل في الأرقام القياسية العالية للذهاب إلى صناديق الاقتراع في المرحلة الأولى من الانتخابات العامة التي أجريت في كوبا اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وهذا مثال للديمقراطية.

ولا يمكن التطرق إلى المسألة المطروحة دون القول إنه منذ ١٤ عاما وقعت الأمهات والزوجات والبنات من خمس أسر كوبية ضحايا للعنف الناجم عن سياسات حكومة

الولايات المتحدة ضد كوبا. فمنذ عام ١٩٩٨ لا يزال خمسة كوبيين مسجونين ظلما في أراضي الولايات المتحدة. وقد تعرضوا هم وأفراد أسرهم لمعاملة لإنسانية مهينة تنتهك مختلف الاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة ودستور الولايات المتحدة ذاته، لا لسبب إلا مكافحة الإرهاب ومحاولة حماية شعبنا رجالا ونساء وأطفالا من عواقب هذا الفعل.

وعلى الرغم من القيود الاقتصادية في كوبا، وبفضل الإرادة السياسية لحكومتنا ودولتنا والتدابير المشتركة للهيئات والمنظمات والمؤسسات، فإن النساء حققن نجاحا معترفا به دوليا. ومما يجدر بالذكر من أمثلة هذا النجاح أن العنف ضد المرأة، رغم وجوده، لا يمثل مشكلة يتسم بها مجتمعنا، ولا يصل إلى النطاق الواسع الذي تشهده المنطقة وسائر أصقاع العالم. غير أن الاتحاد يعمل منذ نشأته على توفير التدريب في مجال هذه المسألة ومنعها، حتى يتسنى الاهتمام بهذه الظاهرة ومواجهتها على الوجه الصحيح.

وتحتفل منظمنا كل عام باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. ونقوم بدعم التدابير التي تساعد على إبراز ما نضطلع به من عمل في مجال المنع والتثقيف، وهو ما يمثل في الوقت الراهن واحدا من التحديات التي يواجهها الاتحاد. وهدفنا هو المساهمة في تهئية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع، وإشراب القيم والمواقف المتسمة بالرفعة والتضامن، وتعزيز مسؤوليتها الأساسية عن الرعاية البنوية للبنين والبنات وتعليمهم وتنشئتهم، ومضاعفة الرفض لكل أشكال العنف.

ومن أجل ذلك أتيح المجال للنقاش والتفكير في شتى مظاهر العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، مع التركيز على المجتمعات المحلية. إن الـ ١٧٤ دارا لإرشاد المرأة والأسرة التابعة للاتحاد تضطلع بدور مهم في هذا الشأن. إننا ندعم دور المنظمات القاعدية في تحديد وإرشاد النساء المعانيات للعنف ورعايتهن بانتظام، ونعزز تفاعلنا مع سائر الهيئات والمنظمات لمضاعفة الرفض للعنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك تتاح في الاتحاد وفي سائر الهيئات والمؤسسات مجالات يمكن فيها للسكان التقدم بشكاوى وتلقي الرد عليها.

وتُعقد لقاءات مع النساء الموجودات في المراكز والمؤسسات الإصلاحية للتفكير في مختلف أشكال الكشف عن العنف وما يجب عمله في كل حالة. ويجري تدريب الصحفيين على معالجة العنف الجنساني في وسائط الإعلام. ونعقد على الصعيد المحلي حلقات عمل في موضوع المساواة بين الجنسين. ونذيع إعلانات إذاعية وتلفزيونية تحث على رفض العنف من خلال الوسائط التعاقبية والمركزية ووسائط المقاطعات. ونعالج هذه المسألة أيضا في مجلتي *Mujeres* و *Muchachas*، وفي البرنامج التلفزيوني *"Cuando una mujer"* و *De tarde en casa*، وفي برنامج *"Nosotras"* في إذاعة *Radio Progreso*، وغير ذلك كثير.

إن سياسات الدولة وأنشطة منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة الواسعة في العمل المجتمعي على غرار الاتحاد تدعم بدورها الرفاهة والصحة والسلام والأمن، والحصول على التعليم، وتوفير الخدمات، والأمن الغذائي، والوقاية من الإجرام، والحصول على عمل لائق، والأمومة والأبوة المسؤولتين، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتظهر في مجتمعاتنا قوانين جديدة ذات منظور جنساني ملائم تخدم السكان عامة، من أجل أن توفر للرجال والنساء الفرص الكاملة للتنمية البشرية على قدم المساواة. ومما هو محل تقديرنا أن قانون الهجرة الجديد يتوخى رفاهة جميع أفراد الأسرة الكوبية ولمّ شملهم، سواء كانوا مقيمين في البلد أو في أنحاء أخرى من العالم. ومن ناحية أخرى فإن المرسوم بقانون ٣٠٠ الصادر حديثاً والمتعلق بمنح الأراضي على أساس حقوق الملكية والانتفاع ينص، في جملة إصلاحاته، على الموافقة على بناء مساكن في الأراضي المؤجرة، وهذا يسمح للأسرة بالاشتراك في أعمال الزراعة، ويسرّ للنساء في كل أسرة نواة الحصول التام على عمل لائق.

وعندما حددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لنفسها هدفاً تحقّقه بالعمل المشترك، وهو الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه بالنسبة لبلدنا حقق الكثير من هذه الأهداف نجاحاً ملحوظاً. وفيما يتعلق بالنساء والفتيات، فلنهنّ أنفسنا بما يتمتع به الرجال والفتيات من فرص التنمية البشرية، على الرغم من أنه لا تزال هناك قوالب نمطية ذاتية وثقافية قائمة على التحيز الجنساني تراكمت عبر السنين، وتحدّ من فرص التطور المهني للمرأة وأدائها في المجال العام.

إن العالم يشهد اليوم أن شعبنا، وبالتالي أسرنا ومعها نساؤنا وفتياتنا، يتقدم ويتدعم، ولا يزال نموذجاً للوحدة والتضامن تحتضيه الشعوب الأخرى؛ وعلى الرغم من العقوبات المفروضة من الخارج ومن عوامل أخرى مثل إعصار ساندي، فإن الكوبيين والكوبيات أبدوا رغبتهم في المقاومة والانتصار. إن اتحاد النساء الكوبيات ممتنّ لكل المساعدات التي تلقاها شعبنا من الخارج بعد مرور هذه الظاهرة الجوية ببلدنا.

إن الاتحاد يؤكد للأمم المتحدة استعدادة للدعم والعمل المشترك في الكفاح من أجل القضاء على جميع أنواع العنف ضد المرأة.